

ماجد كيالي*

بعد ثلاثة أعوام: كامب ديفيد وتداعياتها نحو مراجعة نقدية للسياسة الفلسطينية

لم تحظ المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، التي جرت في كامب ديفيد، ومن بعدها في طابا، وبينهما "ورقة" الرئيس الأميركي السابق (بيل كلينتون)، بالاهتمام المناسب من المراجعة والتقويم الاستراتيجيين في هيئات الحركة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها، أو لدى المؤرخين والباحثين والمحليلين السياسيين، المتابعين لشؤون الصراع العربي - الإسرائيلي.

لذلك فإن مبادرة الكاتب والصحافي بلال الحسن إلى توثيق هذه المفاوضات، في كتاب أعده لهذا الغرض،** تحسب له؛ إذ التقط الأهمية السياسية لهذه اللحظة التاريخية في الصراع العربي - الإسرائيلي، في عرضه الدقيق لمسار المفاوضات من بداياتها إلى نهاياتها، ولا سيما في دمج أدوات التوثيق في أدوات التحليل.

لكن الحسن شاء أن يقتصر كتابه على تنفيذ "الأساطير" التي روّجها إيهود براك، رئيس الحكومة الإسرائيلية وزعيم حزب العمل (سابقاً)، والتي فحواها أنه تجاوز الخطوط الحمراء الإسرائيلية بتقديمه عروضاً سخية إلى الفلسطينيين، الذين اتهمهم بأنهم كانوا ناكري جميل برفضهم إياها. وفي مجمل الكتاب، الذي جاء تحت عنوان "الخداع الإسرائيلي"، عمل الحسن باجتهاد واقتدار الباحث والمحلل والمؤرخ على تنفيذ وتعرية هذه "الخدعة"، بتفكيك وتركيب الموقف الإسرائيلي المراوغ، وتقديمه على حقيقته، بصفته تلاعباً على الحقائق.

ومع التقدير للجهد المتميز للكاتب، وللقضايا السياسية التي التقطها وسلط الأضواء عليها جيداً، في كتابه، فإن محاولته كانت بحاجة، كي تكتمل، إلى مراجعة

(*) كاتب فلسطيني مقيم بدمشق.

(**) "الخداع الإسرائيلي: رؤية فلسطينية لمفاوضات كامب ديفيد وتوابعها" (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003).

نقدية لتقويم المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، التي جرت طوال المرحلة التفاوضية السابقة، بالنظر إلى أهميتها وخطورتها؛ وهو ما تفتقر إليه الساحة الفلسطينية. ولعل الحسن كان جديراً بخوض مثل هذه المحاولة، نظراً إلى معرفته بطبيعة الساحة الفلسطينية، وكيفية صنع القرارات فيها، وإلى اطلاعه على دهاليز المفاوضات وتمتعه بحس سياسي نقدي.

وفي اعتقادي فإن المرحلة الممتدة على مدى سبعة أشهر، بين تموز/يوليو 2000 وكانون الثاني/يناير 2001، وهي مجال بحث الكتاب، باتت من المراحل التاريخية المهمة، بل الخطيرة، في تاريخ الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ وهو ما أتفق فيه مع الكاتب. ففي هذه المرحلة حدثت عدة تطورات، أهمها:

1 - تخلي حزب العمل عن اتفاق أوسلو، من الناحية العملية، وذلك بعد ثلاثة أعوام من جمود عملية التسوية، في ظل حكومة الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو (1996-1999). إذ رفضت الحكومة العمالية، التي كان يرئسها إيهود براك (1999-2001)، تنفيذ التعهدات الإسرائيلية المتعلقة بالمرحلة الانتقالية (على الأقل)، وهي تشمل تجميد الاستيطان، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من أغلبية المناطق الفلسطينية المحتلة، وفتح المعابر، وإطلاق الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، وصولاً إلى ضمان قيام كيان فلسطيني مستقل، لاحقاً.

وكانت فلسفة براك، بهذا الشأن، تتمثل في ضرورة الدمج بين مرحلتي التسوية، الانتقالية والنهائية، بهدف إجبار الفلسطينيين على الشروع في التفاوض مع إسرائيل فيما يتعلق بقضايا: القدس واللاجئين والمستعمرات والحدود والترتيبات الأمنية، قبل استكمال استحقاقات المرحلة الانتقالية؛ وهو ما يضع الفلسطينيين في موقع تفاوضي أضعف مما يمكن أن يكونوا عليه فيما لو كانت سيطرتهم تشمل 90% من الأراضي المحتلة (بحسب القراءة الفلسطينية لاتفاق أوسلو).

2 - اتضح أن حزب العمل، ذاته، الذي وقع قاداته اتفاق أوسلو للتسوية مع الفلسطينيين، غير ناضج وغير قادر إلى الدرجة المناسبة التي تدفعه إلى الإيفاء باستحقاقات التسوية المطلوبة من إسرائيل، حتى لو كان في السلطة.

فهذه المفاوضات، التي جرت بعد سبعة أعوام من توقيع اتفاق أوسلو وعامين تقريباً من انتهاء المرحلة الانتقالية، كشفت حدود أو ماهية التسوية الإسرائيلية. إذ

بينت المداولات أن إسرائيل تتلاعب بمساحة الأراضي التي يمكن أن تنسحب منها، في الضفة والقطاع، بدعوى الأماكن المقدسة والاعتبارات الأمنية والحفاظ على الكتل الاستيطانية، بطرح صيغ أخرى، مثل: التأجير أو تأخير الانسحاب أو تبادل الأراضي، لضمان احتفاظها بالسيطرة على بعض أراضي الفلسطينيين. وفي مسألة القدس المحتلة (الشرقية) كشفت إسرائيل نياتها بشأن تقليص الأحياء التي يمكن أن تنقل إلى الفلسطينيين. وظهرت بدعة تقاسم السيطرة على الحرم القدسي الشريف (فوق السطح وتحتها!). كذلك تمسكت إسرائيل بمفهومها لمساحة "حائط المبكى"، الذي سيوضع في نطاق سيطرتها. وفي موضوع السيادة، بينت المفاوضات ثقل الشروط الأمنية والسياسية التي تضعها إسرائيل لتقييد مجال السيادة للدولة الفلسطينية، المفترضة. أما الموقف من "حق العودة" للاجئين الفلسطينيين، فلم يكن مفاجئاً إذ إن إسرائيل، بيسارها ويمينها، ترفض التعامل مع هذا الموضوع بأي شكل من الأشكال (على الرغم من حدوث تقدم ما في مفاوضات طابا).

3 - بدأت إسرائيل في هذه المرحلة، بالضبط، فبركة وترويج المقولات والسياسات، لدى الرأي العام الإسرائيلي والدولي، التي تهدف من ورائها إلى تغطية تملصها من عملية التسوية، وإلقاء اللوم في ذلك على الفلسطينيين.

فبعد انهيار مفاوضات كامب ديفيد، مثلاً، أشاع حزب العمل (بقيادة براك وبنيامين بن - إيلعيزر وشلومو بن - عامي) مقولة عدم وجود شريك فلسطيني لإسرائيل في عملية التسوية، بدعوى أن القيادة الفلسطينية - وعلى رأسها ياسر عرفات - رفضت العرض "السخي" لبراك، وتخلت عن طريق المفاوضات، وذهبت إلى الانتفاضة، للضغط على إسرائيل وإجبارها على تقديم تنازلات إلى الفلسطينيين، بواسطة العنف. وفي هذه المرحلة، أيضاً، ظهرت مقولة عدم السماح للفلسطينيين بجني مكاسب سياسية من وراء الانتفاضة والمقاومة، أو الإرهاب بالمصطلحات الإسرائيلية. ومن دلائل التراجع في علاقة حزب العمل بالفلسطينيين، أيضاً، أن حكومة براك هي التي أرست الأساس لاستخدام أقصى أشكال العنف والإرهاب ضدهم. ففي أول شهرين من الانتفاضة، سقط برصاص الجيش الإسرائيلي نحو 250 فلسطينياً؛ وذلك قبل تحولها إلى المقاومة المسلحة. حتى إن إرهاب دولة إسرائيل، حينها، طال مواطنيها من العرب، إذ أودى الرصاص الإسرائيلي بحياة 13 منهم، كان ذنبهم أنهم

عبروا، في تظاهرات سلمية، عن تعاطفهم مع شعبهم فيالأراضي المحتلة.

ويستنتج من ذلك أن المقولات والسياسات التي تبناها شارون، في حربه ضد الفلسطينيين، إنما هي أساساً مقولات وسياسات أنتجها وانتهجها حزب العمل ذاته، في إبان وجوده في السلطة، وأخر عهد براك. ولعل هذا ما يفسر انخراط حزب العمل، برئاسة بنيامين بن - إيعيزر، في حكومة "الوحدة الوطنية" (السابقة)، التي ألفها شارون بعد تسلمه السلطة، والتي خاضت الحرب ضد الفلسطينيين طوال عامين تقريباً (2001 - 2002).

4 - أدت هذه المفاوضات إلى تبلبل معسكر اليسار الإسرائيلي، المؤيد للتسوية مع الفلسطينيين، إذ بدا أن قسماً كبيراً منه خدع بأطروحات براك، التي ذكرناها. وقد نجم عن ذلك قيام بعض أوساط اليسار الإسرائيلي بتحميل الفلسطينيين مسؤولية سقوط حكومة براك العمالية، واندلاع الانتفاضة، وانهايار عملية التسوية، ووصول أريئيل شارون وحزبه الليكود إلى سدة السلطة في إسرائيل! ونتج من ذلك، فيما بعد، تفكك معسكر اليسار وانحساره. وبدا ذلك جلياً في الأزمات السياسية والتنظيمية التي يشهدها حزبا العمل وميرتس، وفي انزياح المجتمع الإسرائيلي إلى مصلحة التيارات اليمينية؛ وهو ما أكدته نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في مطلع سنة 2003. كما تجلّى ذلك في احتلال رواية اليمين الإسرائيلي، فيما يتعلق باعتبار الصراع مع الفلسطينيين صراعاً بشأن الوجود وليس بشأن شكل الوجود، مساحة واسعة في الرأي العام الإسرائيلي.

5 - إن انكشاف الموقف الإسرائيلي، في مفاوضات كامب ديفيد، هو الذي دفع قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، وأساساً قيادة "فتح"، إلى التفكير في الانتفاضة لتوليد حالة من الضغط على حكومة براك، وإجبارها على إبداء المزيد من التفهم للحقوق الفلسطينية. بعد أن تأكدت أن إسرائيل تريد الاستمرار في المفاوضات كلعبة علاقات عامة، وكوسيلة لفرض سياسة الأمر الواقع وتحسين صورتها في العالم.

لذا من المهم لفت الانتباه إلى أن القيادة الرسمية الفلسطينية (وعلى رأسها ياسر عرفات) استطاعت، في هذه المرحلة، أن ترمم مكانتها بين شعبها، وأن تعزز صدقيتها، كقيادة حركة تحرر وطني، أولاً بسبب مقاومتها للإملاءات الأميركية والإسرائيلية في كامب ديفيد؛ وثانياً بسبب احتضانها، المباشر أو غير المباشر، للانتفاضة ثم

المقاومة، بعد أن بدأ أنها استمرت، لمجرد وجودها في السلطة، انتهاج طريق المساومة والتنازل عن الحقوق الفلسطينية.

وفي إطار هذه التدايعيات يمكننا الحديث، أيضاً، عن استعادة حركة "فتح" لمكانتها وشعبيتها، بانخراطها النشط في الانتفاضة والمقاومة المسلحة، بعد أن بدأ أنها تخلت عن دورها الكفاحي واستكانت لكونها حزباً للسلطة.

ويجدر بنا الإشارة هنا إلى أن هذه التطورات أضفت نوعاً من الصدقية على مواقف القيادة الفلسطينية، التي كانت تبرر بها توقيعها اتفاق أوسلو، باعتباره اتفاقاً انتقالياً، وبأنها في القضايا الأساسية لا تفرط في حقوق الشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق يمكن القول إن رهان القيادة الفلسطينية على المزاجية بين الانتفاضة والمفاوضة كان صحيحاً وفي محله، بصورة عامة، نظراً إلى التعتن الإسرائيلي. لكن المشكلة كانت تكمن في طريقة إدارة القيادة للوضع الفلسطيني، وفي الثغرات التي تعتور بنى العمل الفلسطيني وعلاقاته الداخلية. وكما بات معروفاً فقد خرجت الأمور عن السيطرة، وباتت الانتفاضة والمقاومة نهياً للعفوية والمزاجية والتنافس الفصائلية، من دون أي ارتباط باستراتيجيا سياسية متفق عليها، وهو ما انعكس سلباً على الانتفاضة، وعلى إمكان استثمارها سياسياً في العمل التفاوضي.

6 - في المقارنة بين المقترحات التفاوضية الإسرائيلية، في كامب ديفيد وفي طابا، يمكن ملاحظة أن إسرائيل استجابت، إلى حد معين، لضغوط الانتفاضة؛ وهذه مسألة مهمة جداً، وإن كانت هذه الاستجابة أدنى من المطلوب فلسطينياً.

ففي طابا ازدادت مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي يمكن أن تنسحب منها إسرائيل، وارتفعت نسبة التبادلية (1/1)، وبدأ أن ثمة اقتراباً أكثر من قبل في موضوع القدس. وحتى بالنسبة إلى موضوع اللاجئين، يمكن ملاحظة تقدم ما في هذا المجال (قياساً بالمعايير الإسرائيلية السابقة)، وهو يتمثل في نوع من الاعتراف بالقرار 194، وفي اعتبار العودة إلى إسرائيل أحد الخيارات المتاحة للاجئين، على الرغم من تقييد ذلك بإرادة إسرائيل.

والمؤسف أن كل هذه التحولات والتطورات المهمة والخطرة لم تدفع الساحة الفلسطينية، بهيئاتها الشرعية وبفصائلها، إلى حد إجراء نقاش جدي بشأن القضايا التي طرحت في مفاوضات كامب ديفيد وطابا، كما قدمنا، ولا بشأن التدايعيات التي

نجمت عنها. ولم نشهد أي تقويم استراتيجي يطرح الحقائق أمام الشعب، ويمكن المفاوضات الفلسطينية من استنباط الدروس اللازمة منها، مستقبلاً.

ولعل الإحجام عن دراسة هذه التجربة التفاوضية ليس مستغرباً في أوضاع الساحة الفلسطينية، التي لم تعد، أصلاً، على مراجعة أوضاعها، وانتقاد أحوالها، إذا استثنينا الجهود الفردية لبعض المثقفين والكتاب والباحثين، والجهود التي يبذلها بعض المؤسسات المستقلة، داخل الأرض المحتلة وخارجها، كمؤسسة الدراسات الفلسطينية ومؤسسة "مواطن"، مثلاً.

واللافت للانتباه أن التجربة الوطنية الفلسطينية المعاصرة لم تحظ، منذ بدايتها حتى الآن، بمراجعة نقدية استراتيجية لمختلف جوانبها: السياسية والعسكرية والتنظيمية، وذلك على الرغم من خطورتها وتعقد قضاياها وتنوع أشكالها، ومدخلاتها الدولية والإقليمية، وعلى الرغم من امتدادها على مدار ما يقارب قرن من الزمن.

وعلى العموم فإن هذه الظاهرة السلبية لا بد من أنها تثير انتباه وقلق المعنيين والباحثين في الساحة الفلسطينية، وضمنهم الصديق بلال الحسن.

وهكذا، مثلاً، لا توجد أية محاولة لدراسة وتقويم التجربة الفلسطينية في الأردن، أو في لبنان، ولا تجربة الكفاح المسلح الفلسطيني، بخصوصياتها ومعضلاتها وحدودها (إذا استثنينا الدراسة المهمة ليزيد صايغ). ولا توجد أية محاولة لمراجعة نتائج انخراط الفصائل الفلسطينية في منظمة التحرير، أو انعكاس الاندماج بين قيادة المنظمة وقيادة السلطة، أو علاقة البعد الفلسطيني بالإطار العربي. وهكذا الأمر بالنسبة إلى تجربة المفاوضات، بمساراتها وقضاياها وإشكالياتها، منذ أوصلو حتى طابا.

ويمكن تفسير هذا القصور، أو التهرب، في تقويم التجربة الفلسطينية، وخصوصاً منها التفاوضية، بأسباب ذاتية وموضوعية، يكمن أهمها فيما يلي:

أولاً: تخلف البنى السياسية، وسيادة الروح "الأبوية" في العمل الوطني الفلسطيني، على حساب دور المؤسسات الشرعية والأطر التنظيمية وأصول القيادة الجماعية.

ثانياً: اعتبار القيادة شأناً يخص الزعيم (الحاج أمين وبعده الرئيس عرفات) ومجالاً تحتكره النخب السياسية، العائلية أو الفصائلية، أكثر كثيراً من كونها شأناً

يخص المجتمع.

ثالثاً: ضعف الحراك السياسي في الحياة السياسية الفلسطينية الناجم، أصلاً، عن غياب العلاقات الديمقراطية والمشاركة والتفاعل والتداول، فيها، على المستويين الوطني والفصائلي.

رابعاً: اتسام العمل السياسي الفلسطيني بالعفوية والتجريبية والمزاجية في خطاباته وبنائه ووسائل عمله، وطغيان الروح الشعاراتية والعاطفية والإرادوية في الثقافة السياسية السائدة، على حساب العقلانية والواقعية، وعلى حساب الاهتمام بالسياسة باعتبارها حقلاً يخضع لحسابات تتعلق بصراع الإيرادات وموازن القوى والمعطيات المحيطة.

خامساً: المداخلات، أو الضغوط، الدولية والإقليمية، على جبهتي السلطة والمعارضة. وهي أوضاع تؤدي غالباً إلى زعزعة الثقة بين أطراف الساحة الفلسطينية، وإخضاعها بالتالي للتجاذبات والاستقطابات السياسية الخارجية، الإقليمية والدولية. ولا شك في أن هذه الأوضاع تؤثر في درجة الثقة والتفاعل والتواصل بين القيادة الفلسطينية، السائدة، وبين بعض الفصائل المعارضة، في كل الشؤون الفلسطينية.

سادساً: اعتماد السرية في العمل التفاوضي مع إسرائيل، بدعوى مراعاة حساسيات "الشارع" الفلسطيني. وما يفاقم الأمر، حالياً، أن القضايا المدرجة في جدول أعمال المفاوضات، ولا سيما منها قضايا اللاجئين والقدس والحدود (للدولة المفترضة)، تمس ذاكرة الفلسطينيين ورموزهم وكرامتهم ومستقبلهم المتخيل. وإذا عطفنا عليها العوامل السابقة، والإحباطات الناجمة عن انهيار عملية التسوية، لأمكننا تلمس حجم التعقيدات والمسؤوليات التي تواجهها الساحة الفلسطينية، والتي تنمي الاعتقاد لدى البعض في القيادة الفلسطينية أن من الأفضل اتخاذ القرارات ثم العمل على ترويجها، على غرار ما جرى في أوسلو (1993)، مثلاً.

وأعتقد أن الحسن يتفق معي في ملاحظاتي هذه على التجربة الفلسطينية، وإن لم يضمنها في كتابه، الذي خصّصه لدحض الافتراءات الإسرائيلية والدفاع عن الموقف الوطني الفلسطيني.

أمّا ملاحظاتي على الكتاب، فهي أنه تضمن قدراً مبالغاً في موضوعيته، أو حياديته، إزاء الأداء التفاوضي الفلسطيني، وإزاء المواقف السياسية للقيادة الفلسطينية

وشكل إدارتها للمفاوضات.

مثلاً، إذا تجاوزنا طريقة القيادة الفلسطينية، الفردية والفوقية، في العمل واتخاذ القرارات، فإن هذه القيادة بدت في مفاوضات كامب ديفيد مربكة ومتردة، وكأنها غير مهيأة لعملية التسوية ولا ناضجة لها. أما في مفاوضات طابا، فهذه القيادة لم تمتلك الجرأة اللازمة للمبادرة، واستثمار تأثير الانتفاضة، في ردة فعلها على المقترحات الإسرائيلية الجديدة. وفي الحالين، فإن هذه القيادة حصدت النتائج السلبية لطريقة عملها المزاجية واحتكارها القيادة. وقد فاقم وضعها الحرج تراجع صدقيتها في المجتمع الفلسطيني في مجالي إدارة المفاوضات والسلطة، من ناحية، ومن ناحية أخرى حجم الخلافات والاستقطابات السياسية، الداخلية والإقليمية، فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني.

ولا شك في أن هذا الوضع الحرج، معطوفاً على التجربة التفاوضية السابقة (أوسلو)، جعل القيادة الفلسطينية في موقع تفاوضي ضعيف، الأمر الذي أفقدها المرونة والمبادرة اللازمين لأي فريق تفاوضي، وهو ما ظهر واضحاً في مفاوضات طابا.

ويمكن القول إنه منذ ذلك الوقت بدأ أن القيادة الفلسطينية استقالت من دورها القيادي، بمعنى ما، وأنها فقدت الإحساس بدورها القيادي التاريخي وفقدت السيطرة على زمام الأمور. كما بدأ أحياناً أنها استجابت لمزاج "الشارع"، ولا سيما في ظل زخم الانتفاضة، فأدى هذا إلى دخول الساحة الفلسطينية حالة من انعدام الوزن، لاحقاً، وهو ما انعكس سلباً على الانتفاضة، التي تركت نهياً للفوضى والعفوية وغياب القيادة والاستراتيجية؛ وهو الأمر الذي تعاني جرّاءه، وتحصد نتائجه، القيادة الفلسطينية ذاتها، ومعها عموم الساحة الفلسطينية.

طبعاً ليس المقصود من هذا الكلام أنه كان على القيادة الفلسطينية قبول مقترحات كلينتون، أو المقترحات الإسرائيلية في طابا، على علات كل منها. لكن المقصود هنا، بالضبط، أن القيادة الفلسطينية لم تحسن استثمار هذا التقدم، كما لم تدر صراعها السياسي التفاوضي بشكل ناجع، إزاء الطرفين الإسرائيلي والأميركي، وإزاء الرأي العام الدولي والرأي العام الإسرائيلي. وهي لم تقم، فيما بعد، بأية مصارحة لشعبها بحقيقة ما جرى، إذا استثنينا بعض التسريبات عبر المنابر الصحافية. وبحسب وليد الخالدي: "إذا كان أبو عمار على حق في رفض ما طرحه كلينتون وبراك

فإن اللوم عليه، لأنه لم يطرح مشروعاً معقولاً ولم يقيم بأي محاولة جدية إعلامية عالمية لشرح أسباب رفضه. ("الحياة"، لندن، 2001/3/26)

الملاحظة الثانية تتعلق بغياب مؤسسة التفاوض الفلسطينية وغياب استراتيجيا تفاوضية واضحة. والمشكلة هنا تتمثل في أن القيادة الفلسطينية، كما قدمنا، تعتبر العمل التفاوضي، الذي تقرر به مصير الشعب الفلسطيني وقضيته، حكراً عليها وشأناً سرياً، وربما ضرباً من ضروب الشطارة والفهلوة، بعيداً عن الدراسة والتخطيط، وبمعزل عن المناقشات العامة، وبمنأى عن المؤسسات التشريعية.

والمؤسف أن الفلسطينيين لم يعتادوا مناقشة قضاياهم، والتوافق بشأنها، مع بعضهم البعض، بمسؤولية وانفتاح وشفافية، على الرغم من أنهم أحوج من غيرهم إلى ذلك، بسبب تشتتهم وأوضاعهم غير الطبيعية والتحديات الصعبة والمعقدة التي تواجههم.

وإذا تجاوزنا الوقائع السرية لعقد اتفاق أوسلو (1993) فإنه، وعلى مدار عشرة أعوام من عمر مسيرة التسوية، لم تجر القيادة الفلسطينية أي حوار جدي أو مسؤول بشأن القضايا المطروحة على طاولة المفاوضات مع الإسرائيليين، لا في ورشات عمل مختصة، ولا في هيئات تشريعية مسؤولة. والمؤسف أنه بدلاً من ذلك يتم الاكتفاء بعرض نتائج السلسلة الطويلة والمضنية من المفاوضات، بشكل شفوي، على اجتماعات القيادة الفلسطينية التي باتت بمثابة ناد مفتوح، يسمع المشارك فيه من دون أن يتحدث، أو يوافق من دون أن يجادل، ويأخذ علماء من دون أن يكون له الحق في صوغ السياسات.

ولا يقتصر هذا الوضع على شكل تعامل القيادة الفلسطينية مع المنظمات أو الشخصيات العاملة في الحقل السياسي، وإنما ينسحب أيضاً على طريقة تعامل هذه القيادة مع الشعب الفلسطيني، في أماكن وجوده كافة، على الرغم من أن هذا الشعب، وخصوصاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة في هذه المرحلة، يدفع ثمناً باهظاً لحماية الحالة الفلسطينية، وضمنها دعم خيارات هذه القيادة.

والحاصل أنه في واقع معقد، كواقع الساحة الفلسطينية، فإن انتهاج مبدأ الصدمة السياسية، بين فترة وأخرى، يؤدي إلى إضعاف الثقة بالقيادة، ويساهم في إشاعة روح الإحباط والهزيمة واللامبالاة وسط الشعب. ولتلافي ذلك، فإن الأمر يستلزم إطلاق حملة نقاش واسعة فيما يتعلق بشؤون الساحة الفلسطينية، وهو ما قد يساهم

في تخفيف التوترات الداخلية، وربما في إيجاد قاعدة شعبية عريضة متفهمة للتوجهات التي يتم التوافق عليها، في الأطر القيادية الشرعية.

وفي الواقع فإن الساحة الفلسطينية أحوج ما تكون إلى مثل هذا التوجه، لتنمية الثقافة السياسية في الأوساط الشعبية، والارتقاء بها ونقلها من ثقافة عاطفية سطحية، تتأسس على الشعارات، إلى سياسة عقلانية، تتأسس على الوقائع والإمكانات.

أيضاً ثمة ملاحظة أو مفارقة، هنا، تكمن في أن القيادة الفلسطينية التي تبدي حرصاً كبيراً على إجراء نقاشات مطولة ومعقدة ومضنية مع كثيرين من القياديين الإسرائيليين، في غرف مغلقة، لا تميل إلى محاورة الأطراف المعنية في الساحة الفلسطينية، وهو ما يلفت الانتباه. وفي هذا الإطار، مثلاً، سمعنا طوال المرحلة الماضية عن تفاهات أبو مازن - بيلين، وبيرس - قريع، وعبد ربه - بيلين، وعن مفاوضات جرت بين مسؤولين فلسطينيين وإسرائيليين، في السويد والنرويج وجنوب إفريقيا وفرنسا وألمانيا.

وفي هذا السياق، مثلاً، يحق لنا أن نتساءل عن التصريح الذي أفاد فيه الرئيس عرفات أنه يقبل بمقترحات كلينتون، من دون أن يرفق ذلك بتحفظاته السابقة! وكان الأجدى بالحسن لو أنه أنهى نقاشه مع عكيفا إدار (الذي انتزع هذا التصريح من عرفات) بتوجيه تساؤلاته ونقده إلى الرئيس عرفات، ذاته، عن الجديد الذي قاده إلى هذا الموقف، ولماذا رفض من قبل، ولماذا وافق من بعد؟ والأهم من ذلك هل يحق لأي شخص، حتى لو كان الرئيس ذاته، التصرف هكذا، وفي مقابلة صحافية!؟

كذلك، إذا كان الكاتب يعتقد أن الموقفين الإسرائيليين والفلسطينيين من مقترحات كلينتون كانا متشابهين (موافقة مع التحفظ)، فينبغي له أن يبحث عن الثغرات التي أظهرت موقف القيادة الفلسطينية على غير حقيقته. ومما لا شك فيه أن الطرف الإسرائيلي يجيد لعبة الإعلام والعلاقات العامة، ويستثمر علاقاته المتميزة بالإدارة الأميركية. لكن الأمر لا يتوقف على ذلك، وهو ما يعرفه الحسن جيداً؛ إذ إن الوضع هنا يرتبط بتخلف الأداء التفاوضي الفلسطيني، وعدم استثمار الخبرات السياسية الموجودة بوفرة في تناول يد القيادة الفلسطينية. ولا شك في أن كل ذلك ليس مجرد مسألة فنية تتعلق بالوقت، وبالتحضيرات، وبالملفات! مع كل التقدير للموقف التفاوضي الفلسطيني، في كامب ديفيد وطابا.

أما بالنسبة إلى موضوع حق العودة، فلربما فات الحسن، الذي شغل بتعرية الخداع الإسرائيلي أكثر مما شغل بنقد الأداء الفلسطيني، أن عرفات نفسه نشر مقالاً باسمه، في صحيفة "نيويورك تايمز" (2002/2/3) تحدث فيه عن رؤيته للسلام، الذي يتأسس على قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، في نطاق الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، على أن تكون القدس عاصمة للدولتين (إسرائيل وفلسطين). وفي موضوع حق العودة قال عرفات، في هذا المقال: "إننا نتفهم مخاوف إسرائيل الديموغرافية، ونفهم أن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهو حق يضمنه القانون الدولي وقرار الأمم المتحدة رقم 194، يجب أن ينفذ بأسلوب يأخذ في الحسبان هذه المخاوف. ومع ذلك، فعلى غرار ضرورة أن نكون، كفلسطينيين، واقعيين إزاء مطالب إسرائيل الديموغرافية، على إسرائيل أن تكون واقعية في فهم استحالة التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني إذا استمر تجاهل الحقوق المشروعة لهؤلاء المدنيين الأبرياء." وبغض النظر عن رأينا في هذا الموضوع، سلباً أو إيجاباً، فإن هذا الأمر يجب أن يطرح في إطار التداول. ومن الأصل فإن الساحة الفلسطينية معنية بالبحث في الإشكاليات السياسية للقضايا المطروحة في المفاوضات، وعلى رأسها إشكالية الدولة والعودة، بدلاً من التملص منها أو تركها مجالاً للتكهنات، والمساومات الجانبية، والاجتهادات الفردية، والتصريحات الصحافية والتلفزية.

ولعل الساحة الفلسطينية معنية، وفي ضوء موازين القوى والمعطيات الراهنة، بإنتاج المعادلة السياسية التي لا تضع مسألة قيام الدولة الفلسطينية في مقابل حق العودة للاجئين، والتي لا تجعل من الرفض الإسرائيلي لتجسيد هذا الحق مبرراً للحؤول دون قيام الدولة المفترضة. وهذه مسألة يجب طرحها للنقاش في إطار القيادة الفلسطينية ومؤسساتها الشرعية، وفي إطار المفكرين والباحثين والمحليلين السياسيين. المهم الآن، وبعد مرور نحو ثلاثة أعوام على مفاوضات كامب ديفيد والانتفاضة، يحق لنا أن نتساءل: من المسؤول عما وصلنا إليه بالمفاوضة، أو بالانتفاضة؟ ثم لماذا جرى ما جرى؟ ولماذا في كل مرة نعود إلى نقطة البدء، على الرغم من التضحيات والبطولات الكبيرة التي يبذلها الشعب الفلسطيني؟ وإلى متى ستبقى حالتنا على ما هي عليه من الترهل والتكلس؟ ثم متى يمكن أن نتعامل مع السياسة بصفتها مجالاً لصنع الوقائع، بدلاً من كونها مجالاً للصراع من أجل الصراع. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>